جامعة الموصل
كلية الزراعة والغابات
قسم الاقتصاد الزراعي
المرحلة الثالثة

مادة نظرية اقتصادية كلية/٢
(نظري)

اعداد
أ.د. قيس ناظم غزال

الفصل الثالث

١- معضلة او تناقص الادخار:

يمكن توضيح معضلة او تناقص الادخار وكما في الشكل البياني الآتي:

الحالة الأولى في حالة كون الاستثمار ثابت:

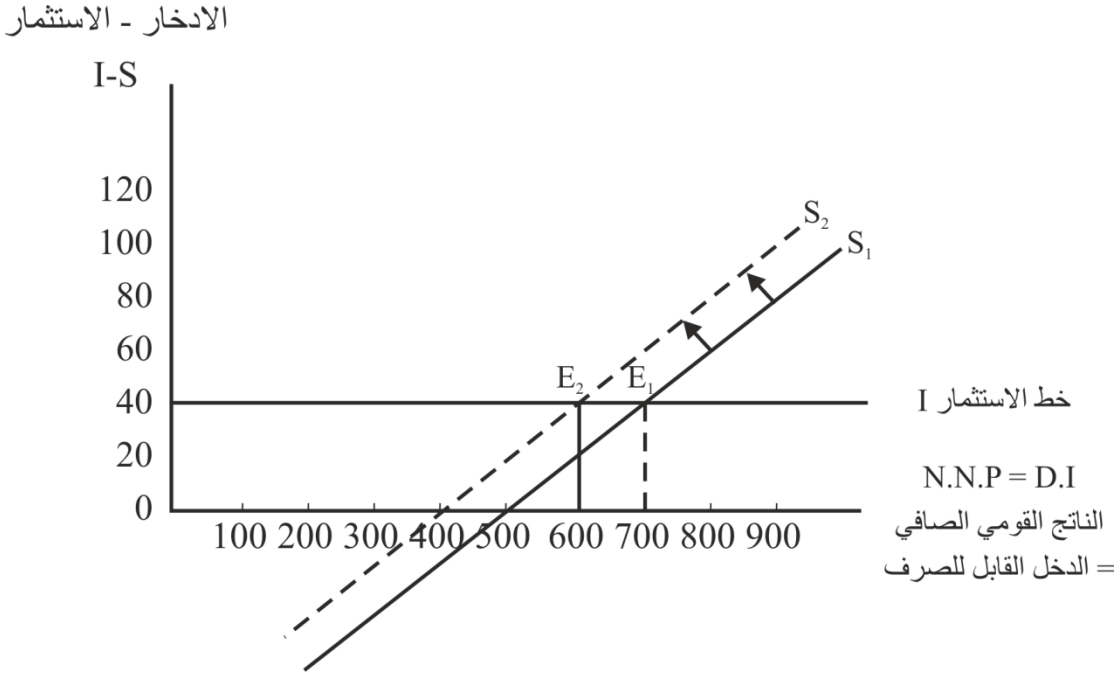

يوضح الشكل السابق بأن خط الاستثمار (I) هو خط مستقيم موازي للمحور الافقي ومستوى الاستثمار ثابت بالمقدار (٤٠) مليون دينار أما منحنى الادخار S1 فهو ينبع من اسفل المحور الافقي صاعداً الى جهة اليمين وبمعدل ٢٠٪ أي ان الميل الحدي للادخار هو ٠،٢٠ لذا فأنه عندما يكون الناتج القومي الصافي مساوياً لـ ٥٠٠ مليون دينار فأن الادخار يساوي صفراً واذا ارتفع الادخار بمقدار ٢٠ مليون دينار فأن مستوى الدخل سيكون عند المقدار ٦٠٠ مليون دينار واذا ارتفع الادخار الى ٤٠ مليون دينار فأن مستوى الدخل يكون عند المقدار ٧٠٠ مليون دينار وبحسب فكرة تساوي الادخار والاستثمار فأن المستوى المتوازن للدخل سيكون عند النقطة (E1) أي عندما يكون الدخل عند المقدار ٧٠٠ مليون دينار، واذا قرر المجتمع زيادة الادخار بمقدار ٢٠ مليون دينار ينتقل خط الادخار الى الاعلى ويصبح S2 لذا فأن وضع التوازن سيكون عند النقطة (E2) بدلاً من (E1) وسيكون المستوى المتوازن للدخل عند المقدار ٦٠٠ مليون دينار. نستنتج من ذلك الى زيادة رغبة المجتمع في زيادة الادخار يؤدي الى انخفاض المستوى المتوازن للناتج القومي لأن الزيادة في الادخار لا تقابلها زيادة في الاستثمار

الكلي وبفعل تأثير المضـــاعف يتراجع مســـتوى توازن الناتج القومي الصـــافي من ٧٠٠ مليون دينار الى ٦٠٠ مليون دينار أي بمقدار ١٠٠ مليون دينار وهي حاصل ضرب قيمة المضاعف (5) في الزيادة في الادخار (٢٠).

الحالة الثانية في حالة كون الاستثمار متزايد بتزايد الدخل يمكن توضيح ذلك وكما في الشكل الآتي:

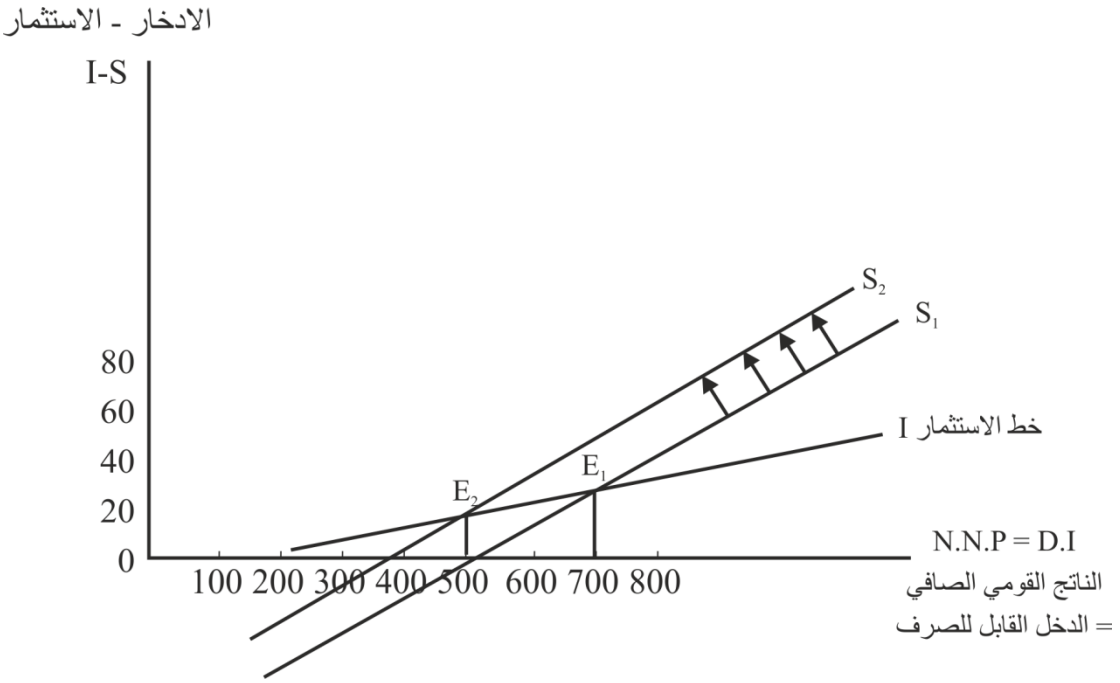

يوضح الشكل اعلاه بأنه في حالة كون الاستثمار يعتمد على مستوى الدخل أي أن ميل منحنى الاســـتثمار موجب يتزايد بتزايد الدخل لذا فأن أي زيادة في الادخار ســـوف تؤدي الى انخفاض مضاعف اكبر في المستوى المتوازن للدخل وذلك يؤدي الى انخفاض مستوى الاستثمار من نقطة التوازن (E1) الى نقطة التوازن (E2) وهذا يطلق عليه اسم (مضـاعف سـوبر) وفي الشكل السابق فأن منحنى الاستثمار يكون بشكل خط متصاعد الى جهة اليمين يوضح تزايد الاستثمار بنسبة ١٠٪ ويعني ايضاً بأن الاستثمار الكلي في المجتمع يعتمد على مستوى الدخل أي أن الاستثمار يزداد بزيادة الدخل ويقل بانخفاض الدخل في المجتمع وأن الزيادة في الاستثمار هي ١٠٪ لأن الميل الحدي للاستثمار هو ٠،١٠ حالة التوازن الأولى تكون عند النقطة E1 أي عندما يكون المســـتوى المتوازن للدخل عند المقدار ٧٠٠ مليون دينار وبفرض أن المجتمع قرر زيادة مدخراته القومية فذلك يؤدي الى انخفاض كبير في الناتج القومي الصـافي من ٧٠٠ مليون دينار الى ٥٠٠ مليون دينار وهو انخفاض كبير وســـببه هو أن الزيادة المتحققة في ادخارات المجتمع ادت الى تناقص الانفاق الكلي والى تناقص او تراجع مضـاعف في المسـتوى المتوازن

للدخل وهذا أدى بدوره الى تراجع آخر في مستوى الاستثمار الصافي وتراجع آخر في المستوى المتوازن للدخل وفي مستوى الادخار أي سلسلة من التراجعات في مستويات الدخل، والادخار، والاستثمار المصاحبة لبعضها البعض وصولاً الى مستوى توازني جديد للدخل عند المقدار ٥٠٠ مليون دينار أي أن الاستثمار تراجع من ٤٠ مليون دينار الى ٢٠ مليون دينار والمستوى المتوازن للدخل من ٧٠٠ مليون دينار الى ٥٠٠ مليون دينار وهذا التراجع هو محصلة للتأثير المضاعف في الادخار والاستثمار لذا فأن منحنى الاستثمار السابق ذو الميل الموجب قد أدى الى تزايد حجم المضاعف وهو يسمى بمضاعف السوبر.

أن سبب هذا التناقص يأخذ عدة اشكال او وجوه هي:

١- أن سعي المجتمع الى زيادة الادخار قد أدت الى انخفاض المستوى المتوازن للدخل.

٢- يعتبر الادخار امراً مرغوب فيه من وجهة نظر الافراد لأن الادخار يعني زيادة ثروة الافراد ومضاعفتها الا أن الادخار من وجهة نظر المجتمع امر غير مرغوب فيه لأنه لا يقابله انفاق او استثمار فذلك يؤدي الى انخفاض مضاعف في حجم الدخل ومستوى التوظف.

٣- أن سعي الافراد نحو زيادة مدخراتهم في الاوقات غير الملائمة مثل اوقات الكساد وذلك يؤدي الى فقدان الافراد لوظائفهم ويصبحون أقل ميلاً للاستمرار بالانفاق أي انخفاض الانفاق.

الفجوة التضخمية والفجوة الانكماشية:

لقد أكدت النظرية الاقتصادية الحديثة على موضوع الانتاج والدخل والتوظف أو الاستخدام معاً وهذه العوامل تتحدد بمستوى الانفاق الكلي او الطلب الفعال وحالة التوازن في الاقتصاد يمكن أن تحدث عند مستوى اقل او مساوي او اعلى من مستوى التوظف الكامل وذلك قد يؤدي الى حدوث بطالة او توازن او تضخم.

أن تحديد المستوى المتوازن للدخل او الناتج القومي امراً ليس كافياً ولا مهماً بل أن المهم بالنسبة للمجتمع والاقتصاد القومي هو تحديد مستوى التوازن في الدخل والناتج القومي الصافي الذي يحقق حالة التوظف الكامل وتشغيل كافة الموارد الاقتصادية للمجتمع وبأعلى قدر ممكن من الكفاءة الانتاجية، وفي هذا الشأن اوضح الاقتصادي كينز بأن النظام الرأسمالي لا يحتوي على أية آلية او ميكانيكية قادرة على تحقيق حالة التوظف الكامل وأن حدوث مستوى التوازن عند مستوى التوظف الكامل المصحوب باستقرار نسبي في الاسعار يعتبر حالة عرضية او مؤقتة وليس عادية وتحصل بالصدفة ويمكن توضيح الحالات الثلاثة التي يحدث فيها توازن الدخل عند

مستوى أقل او مساوي او أعلى من مستوى الانتاج عند مستوى التوظف الكامل وكما في الشكل الآتي.

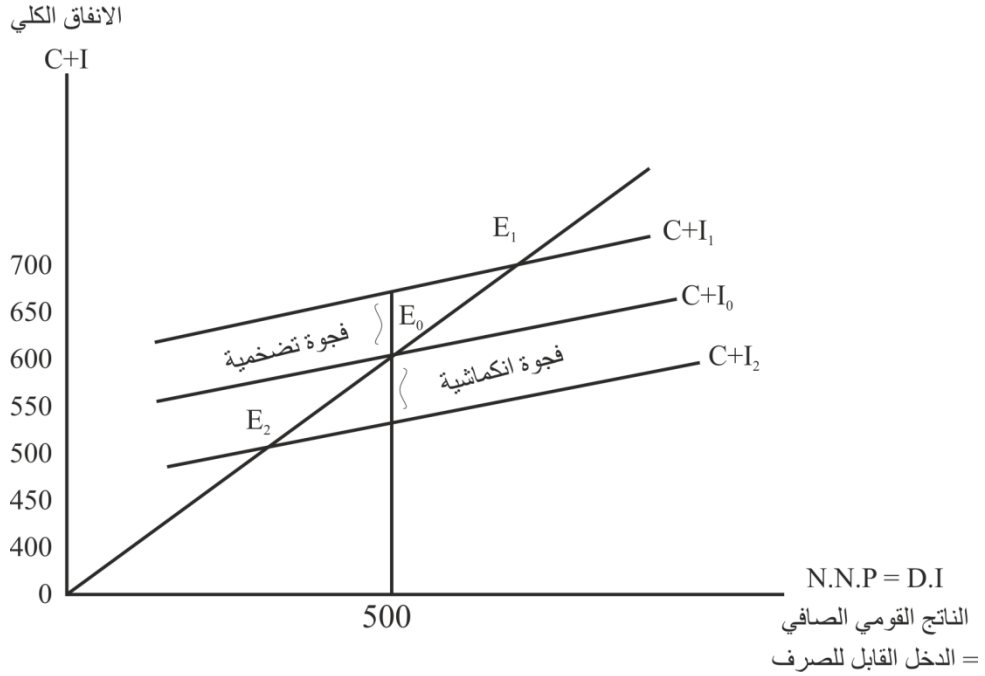

يوضح الشكل السابق أنه اذا كان مستوى الانفاق الكلي عند المستوى 0(C + I) فأن مستوى توازن الدخل سيكون عند النقطة (E0) ويكون المستوى المتوازن للدخل هو ٥٠٠ مليون دينار وهذا المستوى من الدخل يجعل قطاع الاعمال ينتج قدر معين من الانتاج الذي يحقق حالة التوظف الكامل دون ظهور مشكلة التضخم.

ولو كان مستوى الانفاق الكلي عند المقدار ١(C + I) والذي يفوق مستوى الناتج الكلي او العرض الكلي عند مستوى التوظف الكامل لذا فأن توازن الدخل في هذه الحالة سيكون عند النقطة (E1) ويكون مستوى الدخل هو ٥٥٠ مليون دينار وذلك يعني وجود فائض في الطلب الكلي عن مستوى العرض الكلي عند مستوى التوظف الكامل بمقدار ٥٠ مليون دينار لذا فأن فائض الطلب عند مستوى التوظف الكامل سوف يؤدي الى خلق ضغوط تضخمية يظهر اثرها في ارتفاع الاسعار لذا فأن هذا الفائض في الانفاق الكلي او الطلب يطلق عليه اسم الفجوة التضخمية، أما اذا كان مستوى الانفاق الكلي عند المقدار 2(C + I) والذي يقل عن مستوى التوظف الكامل لذا فأن توازن الدخل في هذه الحالة سيكون عند النقطة (E2) أي عند مستوى الدخل الذي قدره (٤٥٠) مليون دينار وهذا يعني وجود نقص او عجز في الطلب الكلي بمقدار (٥٠) مليون دينار وهذا النقص في الطلب او الانفاق الكلي عن العرض الكلي سوف يؤدي الى انخفاض الاسعار ويطلق على هذا العجز في الطلب الكلي او الانفاق الكلي اسم الفجوة الانكماشية.

مبدأ او فكرة المعجل:

يهتم موضوع المعجل في دراسة علاقات التداخل بين الزيادة في الانفاق الاستهلاكي واثرها في زيادة الاستثمار والدخل، ويعرف المعجل على أنه مقدار التغيرات الصغيرة الحاصلة في الطلب على السلع الاستهلاكية التي تستطيع أن تولد تغيرات مضاعفة وأكبر في الطلبات اللاحقة على السلع الاستثمارية بما في ذلك (المخزون) اللازم لانتاج السلع الاستهلاكية لذا يعبر عن هذه العلاقة بمعامل المعجل والذي يعرف ايضاً بأنه يمثل حجم الاستثمار الصافي او (التغير في رأسمال) الناتج عن تغير في الاستهلاك ورياضياً هو:

$$\text{المعجل} = \frac{\text{الاستثمار الصافي}}{\text{التغير في الاستهلاك في فترة سابقة}} = \frac{\text{التغير في الاصول الرأسمالية}}{\text{التغير في الاستهلاك في فترة سابقة}}$$

$$\text{ACC} = \frac{In}{\Delta C\ t-1} = \frac{\Delta K}{\Delta C\ t-1}$$

لذا فأن المعجل يربط بين الاستثمار الصافي والتغيرات التي تحصل في الانفاق الاستهلاكي، وهذا الربط سببه هو أن الطرق الفنية المتبعة في الانتاج ونوع التكنولوجيا المستخدمة في الصناعة تؤثر بدورها على معامل المعجل او النسبة بين حجم او قيمة الاصول الرأسمالية اللازمة لانتاج وحدة واحدة قيمتها دينار واحد من السلع الاستهلاكية، لذا يمكن صياغة المعادلة السابقة كالآتي:

الاستثمار الصافي = معامل المعجل × التغير في الاستهلاك (عن فترة زمنية سابقة)

$$\text{In} = \Delta K = \text{ACCX}\Delta\ \text{ct-1}$$

فكرة المعجل تفترض وجود علاقة فنية ثابتة بين حجم او قيمة الاصول الرأسمالية وحجم السلع الاستهلاكية المنتجة او حجم الانتاج على اساس استخدام تكنولوجيا ثابتة، لذا فأن التغير الحاصل في مستوى التكنولوجيا المستخدمة في صناعة ما سوف يؤدي الى حصول تغير في معامل المعجل. كذلك فأن معامل المعجل يختلف من صناعة الى أخرى ويمكن حساب معامل المعجل للاقتصاد القومي في أي لحظة زمنية معينة على اساس ثبات الطرق الفنية للانتاج في تلك الفترة وبشكل عام فأن معامل المعجل هو نسبة اجمالي الاصول الرأسمالية الى الناتج الاجمالي.

يمكن توضيح فكرة المعجل من خلال المثال الآتي:

نفترض بأن العلاقة بين السلع الرأسمالية/ الانتاج في صناعة ما كانت ١:٣ وهذا يعني ان انتاج سلعة استهلاكية معينة قيمتها دينار واحد فقط يتطلب توفر سلعة رأسمالية تنتج السلعة الاستهلاكية قيمتها ٣ دينار لذا فأن معامل المعجل في هذه الحالة هو (٣).

$$ACC = \Delta D \div \Delta C\ t\text{-}1 = 3 \div 1 = 3$$

واذا افترضنا حدوث تغير في الطلب على السلع الاستهلاكية التي تنتجها هذه الصناعة وتجاوبت الصناعة مع التغيرات الحاصلة في الطلب الجديد فذلك يتطلب حصول تعديل في قيم الاصول الرأسمالية المستخدمة في مرحلة لاحقة حسب التغيرات الحاصلة في الطلب على السلع الاستهلاكية من مرحلة الى أخرى، ويمكن توضيح ذلك بالجدول الآتي.

١ **الفترات الزمنية**	٢ **انتاج سلع الاستهلاك C**	٣ **متطلبات رأس المال K**	٤ **التغير في الاستهلاك ΔC**	٥ **التغير في متطلبات رأس المال (الاستثمار الصافي)**
١	٢٠٠	٦٠٠	–	–
٢	٢١٠ + ٥٪	٦٣٠	١٠	٣٠
٣	٢٣٠ + ٩.٥٪	٦٩٠	٢٠	٦٠ – ١٠٠٪
٤	٢٥٠ + ٨.٧٪	٧٥٠	٢٠	٦٠ – ٠٪
٥	٢٥٠ + صفر	٧٥٠	صفر	٠ – ١٠٠٪
٦	٢٠٠ – ٢٠٪	٦٠٠	-٥٠	-١٥٠

يوضح الجدول السابق بأن الاستهلاك في الفترة الثانية ازداد عن الفترة الأولى بمقدار ١٠ مليون دينار أي من ٢٠٠ – ٢١٠ مليون دينار أي نسبة زيادة قدرها ٥٪ وقد حسبت نسبة الزيادة كالآتي: ٥٪ = ١٠٠× $\frac{210-200}{200}$ وبالمقابل ازداد الاستثمار بمقدار ٣٠ مليون دينار أي بمقدار ثلاثة اضعاف وهذا يعني أن زيادة الاستهلاك أدت الى زيادة الاستثمار بمقدار أكبر، وفي الفترة الثالثة ازداد الاستهلاك عن الفترة الثانية بمقدار ٢٠ مليون دينار أي بنسبة زيادة قدرها ٩،٥٪ وقد حسبت نسبة الزيادة كالآتي: ٩.٥٪ = ١٠٠ × $\frac{230-210}{210}$ الا أن الاستثمار ازداد بمقدار ٦٠ مليون دينار من ٦٣٠ – ٦٩٠ مليون دينار وفي الفترة الرابعة ازداد الاستهلاك بمقدار ٢٠ مليون

دينار أي من ٢٣٠ – ٢٥٠ مليون دينار أي بنسبة زيادة قدرها ٨،٧٪ عن سابقتها الا أن الاستثمار ازداد بمقدار ٦٠ مليون دينار أي نفس الفترة السابقة أي أن نسبة الزيادة هي صفر% وفي الفترة الخامسة ظل الاستهلاك عند نفس مستواه بالمقدار ٢٥٠ مليون دينار أي بنسبة زيادة قدرها صفر% الا أن الاستثمار قد تراجع الى الصفر أي تناقص بمعدل ١٠٠٪ وفي الفترة السادسة تراجع الاستهلاك الى ٢٠٠ مليون دينار أي تناقص بمقدار ٥٠ مليون دينار الا أن الاستثمار تراجع بمقدار ١٥٠ مليون دينار.

يتضح مما ورد سابقاً بأن التغيرات الحاصلة في الاستهلاك تحدث تغيرات أكبر في الاستثمار أي ان التراجع الحاصل في الطلب على سلع الاستهلاك يحدث تراجع أكبر في صافي الاستثمار وهذا التراجع يحدث تناقص في الدخل.

سؤال: ماذا يحصل للاستثمار اذا كانت معدلات الزيادة في الاستهلاك متناقصة أي تتراجع من فترة زمنية الى أخرى من ١٠٪ الى ٩٪ والى ٨٪....؟

للإجابة على هذا السؤال وفق مبدأ المعجل فأن المنتجون يسعون الى الحفاظ على نسبة ثابتة من الانتاج الى رأس المال لذا سيضطر المنتجون الى تخفيض الانتاج او ابقاء الانتاج عند مستوى ثابت أما اذا بقي الاستهلاك ثابت او اصبح متناقص فأن المنتجون سوف يضطرون الى عدم الاستثمار أي تخفيض قيمة موجوداتهم من الاصول الرأسمالية أي عدم تجديد مصانعهم والآتهم وذلك يترك اثار مهمة على مستوى الدخل.

سؤال: كيف يؤثر المعجل على مستوى المخزون من السلع المنتجة؟

يقصد بالمخزون من السلع المنتجة هو مخزون السلع الذي يحاول المنتجون الاحتفاظ به بقصد مواجهة التغيرات في الطلب على منتجاتهم فاذا كان مصنع (ما) ينتج السلعة (A) ويبيع منها ٥٠٠ قطعة شهرياً ويحتفظ بمخزون منها تغطي مبيعاته لمدة شهرين أي أنه يحتفظ بـ ١٠٠٠ قطعة من السلع (A)، بفرض أن المبيعات الشهرية قد ازدادت الى ٦٠٠ قطعة من السلعة (A) فأن المخزون سوف يزداد الى ١٢٠٠ قطعة أي أن معدل زيادة المخزون هو ٢٠٪ هذه النتيجة تعني أن التغيرات الحاصلة في مخزون السلع تكون أكبر من التغيرات الحاصلة في الطلب عليها.

من أجل استخدم فكرة المعجل في فهم وتفسير الدورات التجارية يتطلب الامر التأكيد على النقاط الآتية:

١- نفترض بأن معامل المعجل ثابت ومستقر أي ان نسبة رأس المال/ الانتاج ثابت وهذا الفرض يبقى جامداً وخاصة في اوقات البطالة حيث أن المصانع في مثل هذه الظروف تعمل بأقل

من طاقتها الانتاجية واذا ازداد الطلب على منتجات المصانع فأن اصحاب المصانع يلجأون الى زيادة عدد العمال دون زيادة العدد والآلات ومع الوصـــول الى حالة العمالة الكاملة فأن مبدأ المعجل تبدأ فعاليته.

٢- أن فرضـية ثبات النسـبة بين المخزون/ المبيعات تعد غير صـحيحة لأن هذه النسـبة تتباين كثيراً خلال الدورة التجارية لأنها تعتمد على عمل الادارات والممارســـات العملية أكثر من اعتمادها على عوامل اقتصادية.

التداخل والتفاعل بين المضاعف والمعجل:

أن مبدأ المضـــاعف يفســـر كيف أن التغيرات التلقائية في الاســـتثمار يمكن أن تؤدي من خلال الاســـتهلاك الى حدوث تغيرات في الدخل، أما مبدأ المعجل فهو يفســـر كيف أن التغيرات التلقائية في الاسـتهلاك يمكن أن تؤدي الى حدوث تغيرات في الاسـتثمار والتي تؤدي بدورها الى حدوث تغيرات في الدخل.

وفي حالة التفاعل بين قوى المضاعف والمعجل نحصل على الآتي:

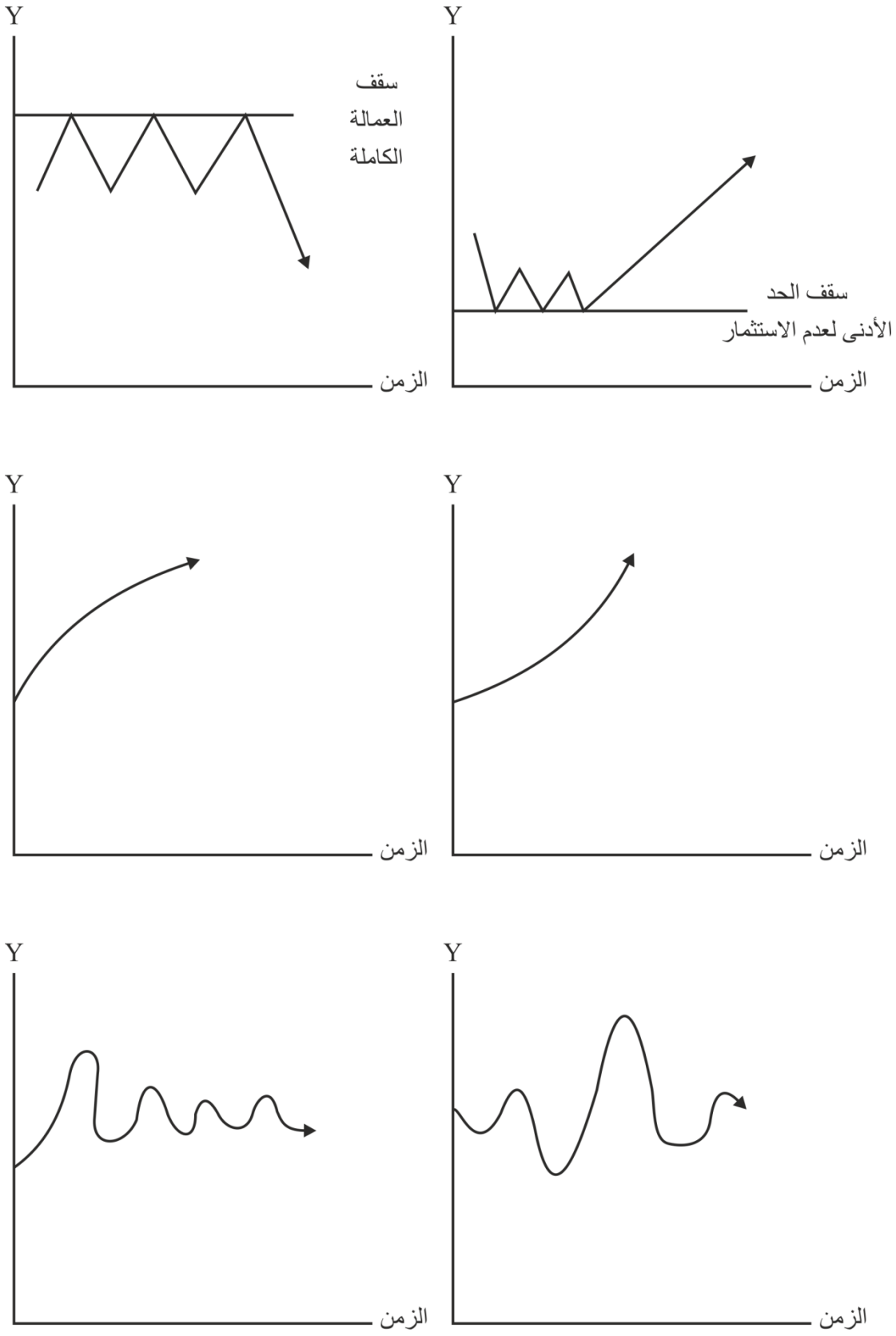
Y
سقف
العمالة
الكاملة
الزمن
Y
سقف الحد
الأدنى لعدم الاستثمار
الزمن
Y
الزمن
Y
الزمن
Y
الزمن
Y
الزمن

يوضح الشكل (A) بأن الاقتصاد في حالة كساد وأن الدخل لسبب ما قد يبدأ بالارتفاع من جديد بسبب زيادة في الانفاق الحكومي ومع الزيادة في الدخل يبدأ الاستهلاك بالتزايد وهذا بدوره يحفز او يؤدي الى زيادة الدخل من خلال تأثير المضاعف أي أن النظام الاقتصادي يواجه حالة من التوسع الذاتي بنسب معينة مثل ٦٪ او ٧٪ وحيث ان الاقتصاد في حالة العمالة الكاملة لذا فأن نمو العمالة او الانتاجية لن يتجاوز ٢٪ او ٣٪ والاقتصاد لم يستطيع الاستمرار أن يستمر بالنمو في المعدلات السابقة لذا سوف يشهد هبوطاً حاداً في الاستثمار وذلك يؤدي الى هبوط معدل النمو الاقتصادي بشدة وهذه الحالة يطلق عليها اسم الهبوط الذي يشبه البالون.

يوضح الشكل (B) أنه هناك حالة كساد في الاقتصاد ونفترض بأن الانتاج قد هبط من مستواه في مرحلة الانتعاش لذا فأن اثر المعجل سوف يدفع رجال الاعمال الى تخفيض المخزون الكلي من السلع الرأسمالية الموجودة لديهم أي التوقف عن الاستثمار أي أن ذلك يعني عدم قيام اصحاب رؤوس الاموال المستثمرين من تجديد الات مصانعهم المستهلكة خلال العملية الانتاجية وذلك يؤدي الى تخفيض حجم المخزون السلعي الى الحد الذي يتساوى فيه المخزون السلعي مع معدل او نسب استهلاك الآلات وهذا يعني بأن معدل استهلاك الآلات سوف يحدد الحد الأدنى لعدم الاستثمار.

خلاصة ما سبق هو أن حالة التفاعل بين المضاعف والمعجل يمكن أن تؤدي الى حدوث توازن مستقر في مستوى الدخل وذلك يولد موجات لولبية تراكمية تضخمية او انكماشية، لذا فأن معظم الاقتصاديين يؤكدون بأن سبب الدورات التجارية هو حالة التداخل بين المضاعف والمعجل.

نستنتج مما سبق:

١- أن مبدأ المضاعف يفسر كيف ان التغيرات التلقائية في الاستثمار تؤدي الى حدوث تغيرات مضاعفة في الدخل من خلال الاستهلاك، أما مبدأ المعجل فهو يفسر كيف أن التغيرات التلقائية في الاستهلاك يمكن ان تؤدي الى حدوث تغيرات مضاعفة في الاستثمار وذلك يحدث تغيرات في مستوى الدخل. وهذا يعني وجود علاقة تداخل وارتباط قوية بين متغيرات الاستثمار والاستهلاك والدخل.

السياسات الاقتصادية

شهد الاقتصاد الاوربي ازمة كساد كبيرة عام ١٩٢٩ عرفت بأزمة الكساء العظيم وجاء ذلك بسبب عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية الامر الذي دعا العالم الاقتصادي المشهور جون مينارد كينز إلى التدخل لحل الأزمة الاقتصـــادية لذا فأن تدخل الدولة في الحياة الاقتصـــادية ضروري من اجل تحقيق عدد من الاهداف لذا فأن اهم الحالات التي تتدخل فيها الدولة هي:

١- المشـــاريع التي لا يقبل القطاع الخاص عليها لقلة ربحيتها وكبر حجمها مثل المدارس والمستشفيات.

٢- المشاريع الستراتيجية الكبيرة مثل السكك الحديدية والماء والكهرباء.

٣- حماية المستهلك من الجشع والاستغلال ومنع حالات الغش والتلاعب بالأسعار .

٤- حماية العمل من الاستغلال من خلال فرض التشريعات ومتابعة احوال العمال.

٥- اصدار النقود وعرض العملة اذ لا يجوز ان يتولى ذلك القطاع الخاص .

٦- مكافحة التضخم والبطالة والكساد.

٧- حالات الطواري بسبب الكوارث والحروب٠

تسعى الدول من خلال هذا التدخل الى تحقيق الاهداف الاتية

١- الاستخدام الامثل للموارد الوطنية(المادية والبشرية) وحمايتها من سوء توجيه الموارد

٢- تحقيق اكبر قدر ممكن من الاسـتقرار الاقتصـادي لإزالة التقلبات التي تحصـل في النشـاط الاقتصادي

٣- السعي لتحقيق المساواة من خلال تقليل حالات التفاوت بين الافراد وذلك يتم من خلال اتباع سياسات يتم من خلالها استقطاع قدر معين من دخول الاغنياء وانفاقها على مشاريع يستفيد منها الفقراء.

٤- توفير التأمين الاجتماعي للقضاء على حالات الفقر

٥- تحقيق النمو الاقتصادي وهذه هي الوظيفة الاساسية للدولة الحديثة

السياسات المالية: ويقصد بالسياسة المالية بأنها تلك السياسة التي تقوم على استخدام الايرادات العامة والنفقات العامة والدين العام بهدف تحقيق التوازن في الميزانية العامة للدولة وتحقيق مستويات عالية من الانتاج الكلي والسعي لمنع حدوث التضخم.

كانت السـياسـة المالية الكلاسـيكية التي انبثقت من المذهب الاقتصـادي الكلاسـيكي تهدف الى تحقيق التوازن في الموازنة العامة اي تساوي الإيرادات مع النفقات دون ان يكون لها اثار في تحقيق اهداف عامة اي ان الميزانية كانت محايدة لذا كانت الدولة لا تتوسـع في نفقاتها وهذا

التوسع في النفقات تعتبره خطراً لا يجوز الاقتراب منه وتعتمد على الضرائب فقط في مواجهة الزيادة في النفقات دون اللجوء الى الاقتراض الداخلي او الخارجي.

لذا فأن السياسة المالية تمثل بنود الموازنة العامة والتي تتكون من قائمتين هما:

اولاً: الايرادات العامة وتقسم الى مجموعتين رئيسيتين هما

أ- الايرادات المحلية

ب- الايرادات الخارجية

ثانياً: النفقات العامة وتقسم الى مجموعتين رئيسيتين هما

أ- النفقات الجارية

ب-النفقات الرأسمالية

تتكون الايرادات المحلية من الضـــرائب والقروض الداخلية وايرادات املاك الدولة, اما الايرادات الخارجية فتتكون من القروض الخارجية والمساعدات، اما النفقات الجارية فهي النفقات الدورية مثل الرواتب والاجور والنفقات الرأسمالية هي نفقات طارئه مثل شراء الآلات والمعدات ونفقات التأسيس الانشائية, لذا فان مجالات السياسة المالية هي

١- الضرائب

٢- الاجور

٣- الانفاق العام

٤- القروض الداخلية والخارجية التي تهدف الى التوازن في ميزانية الدولة

٥- التمويل بالعجز أي التمويل النقدي والاصدارات الجديدة

يوجد نوعان من ادوات السياسة المالية هما:

اولا: ادوات او سياسات تحقق الاهداف المالية تلقائياً اي انها تخدم اهداف السياسة المالية الى جانب تحقيق الاهداف الحقيقية وهي:

أ- **الضرائب التصاعدية.**

عندما يمر الاقتصاد في فترة انكماش فذلك يتطلب زيادة الانفاق الكلي والسياسة الصحيحة في هذا المجال هي تحقيق هذا الهدف من خلال تقليل الاقتطاع الضـــريبي في حالة انخفاض الدخول ورفع الاقتطاع الضريبي في حالة ارتفاع الدخول

ب- التغير في مستوى الانفاق.

ان النمط الاســـتهلاكي للفرد يجعل التغير في مســـتوى انفاقه يكون بطيئاً ففي حالات الانكماش وتدني الدخول يستمر الانفاق في مستوى قريب من مستواه السابق بفرض ان شخص راتبه الشهري ٤٠٠ دينار ينفق ٣٠٠ دينار في الشهر فلو فرضنا ان الراتب انخفض الى ٢٥٠ دينار لذا فأن انفاق هذا الشخص لن ينخفض الى ٢٥٠ دينار بل سيضطر الى الاقتراض او بيع مكتنزاته من اجل الحفاظ على نظامه الاســـتهلاكي الســـابق في حدود٣٠٠ دينار تقريباً الى ان يتأقلم مع الوضع الجديد

حـ- توزيع الارباح الرأسمالية.

من المعروف بأن الشركات لا تعتمد على تغيير سياسات توزيع الارباح على الساهمين في المدى القصير, فإذا كان الاقتصاد على وشك الدخول في فترة انكماش فأن هذه الشركات لا تلجأ الى تخفيض الارباح على المســاهمين وبالعكس اذا كان الاقتصــاد على وشــك الدخول في مرحلة رخاء فأن الشركات تلجأ الى تخفيض مستوى الارباح التي تروم توزيعها على المساهمين وبذلك فأن هذه السياسة تصل على تصحيح الاوضاع الاقتصادية وتحقيق اهداف السياسة المالية بطريقة غير مباشرة

د- الاعانات الحكومية.

تلجأ الدولة الى دعم قطاعات معينة مثل الدعم الموجه الى القطاع الزراعي اذ يكون الهدف من ذلك هو ابقاء مستوى انفاقهم ودخولهم مستقرة وبما يحقق اهداف السياسة المالية.

هـ- تعويضات البطالة.

يقصــد بها هي المبالغ التي تقدمها الدولة لدعم القوة الشــرائية للأفراد العاطلين عن العمل وذلك ينعش الانفاق ويخدم السياسة المالية

ثانياً. الادوات المقصودة: يقصد بها السياسات التي تهدف الى تحقيق الاهداف الاقتصادية الاتية

١- **انشاء المشاريع:** يقصد بذلك ان تقوم الدولة بأنشاء مشاريع تهدف الى توفير خدمات عامة مثل مشاريع الري والطرق ويكون الهدف منها هو توفر فرص عمل والحد من ظاهرة البطالة

٢- **التعديلات الضريبية:** يقصد بها هو ان تقوم الدولة في فترة الكساد بيخفض معدلات الضرائب حتى يبقى مســتوى الانفاق حيوياً ومنع الاقتصــاد من الوصــول الى مرحلة التدهور أما في حالات التضخم تلجأ الدولة الى رفع معدلات الضريبة حتى تمنع الاقتصاد من الوصول الى مرحلة متقدمة من التضخم.

٣- **اســـتيعاب موظفين في الوظائف العامة.** يكون هدف الدولة من ذلك هو مكافحة البطالة وزيادة مستوى انفاق الافراد العاطلين عن العمل الا ان هذه السياسة تزيد من ظاهرة البطالة المقنعة الا ان الهدف منها هو زيادة مستوى الانفاق

٤- **الاقتراض العام.** تلجأ الدولة الى الاقتراض من الجمهور في بعض الاوقات والهدف من ذلك هو التحوط ضد مشكلة التضخم وتلجأ الدولة الى التسديد القروض الى الجمهور في اوقات الانكماش لدعم قوتهم الشرائية.

٥- **اعانات الانتاج وتشـجيع الاسـتيراد.** عندما تلاحظ الدولة ارتفاع الاسـعار تعمل على منح اعانات للمنتجين لزيادة انتاجهم حتى تقلل الاسـعار وتمنع دعم للمسـتوردين حتى لا ترتفع الاسعار

٦- **الاجور ومسـتوياتها.** تحافظ الدولة على مسـتويات معينة من الاجور فلا ترفع الاجور الى مسـتويات مرتفعة لان ذلك يرفع الاسـعار ويرفع معدلات التضـخم ولا تخفض الاجور في اوقات الكساد حتى تحافظ على مستوى مقبول من الانفاق.

اثار النفقات العامة.

تسهم النفقات العامة بعدد من الآثار في المجالات الاقتصادية الاتية

١- تأثير الاتفاق على الاستهلاك. تسهم النفقات العامة في زيادة الاستهلاك من السلع والخدمات كما تؤدي ايضـاً الى زيادة اسـتهلاك المجتمع في حالات رفع اعانات البطالة او انشـاء مشاريع جديدة تستوعب ايدي عاملة يتقاضون اجور وذلك يسهم في زيارة مستوى الاستهلاك

٢- **تأثير الانفاق العام على الانتاج** . يوثر الانفاق العام على الانتاج في المجالات الاتية.

أ- زيادة الانفاق على الخدمات العامة كالصحة والتعليم وذلك يؤدي الى زيادة انتاجية الافراد

ب- تقديم الدعم والمعونة للمنتجين وذلك يؤدي الى زيادة الانتاج

ت- الانفاق على البنية التحتية وذلك يشـجع الاسـتثمار مثل توفير وسـائط النقل والمواصـلات والماء والكهرباء وذلك يزيد من الانتاج.

٣- ان زيادة الانفاق العام يؤدي الى رفع الاسعار وخفض الانفاق العام يقلل من الاسعار.

٤- تأثير النفقات العامة في توزيع الدخل. ويظهر ذلك واضحا عندما تقوم الدولة بانشاء مشاريع تستفيد منها الطبقات ذوي الدخول المنخفضة.

٥- تأثير النفقات العامة في مكافحة البطالة. تؤدي زيادة النفقات العامة الى انشاء مشاريع جديدة تستوعب اعداد كبيرة من الافراد العاطلين عن العمل.

الفصل الخامس

البنوك

البنك:

هو عبارة عن مؤسسة تتعامل مع النقود وعموما فإن البنوك تقوم بسحب النقود الزائدة من الناس وتقوم بإقراضها الى الافراد الذين يكونون بحاجة الى استعمالها لأغراض مختلفة (المستثمرون).

بدأ النظام المصرفي بالعمل مع نشوء عدد من البنوك (بنوك الودائع) التي تتولى مهمة الحفاظ على ودائع الافراد مقابل تقديم صكوك ايداع لأصحاب الودائع تحت الطلب وفي المرحلة الثانية من تطور النظام المصرفي نشأت البنوك المركزية التي اخذت تستأثر بإصدار السندات المصرفية تحت الطلب اي النقود الورقية جنباً الى جنب مع البنوك التجارية ثم انتهى الأمر الى ان اصبح البنك المركزي محتكراً لعملية الاصدار واصبح بنك البنوك وبنك الدولة وفي هذه المرحلة تحولت سلطة البنوك من اصدار النقود الورقية الى خلق الودائع المصرفية اما في المرحلة الثالثة من تطور النظام المصرفي فقد تميزت بظاهرة التخصص المصرفي اذ اصبحت هناك بنوك تجارية متخصصة في منح الائتمان التجاري وبنوك اخرى متخصصة في منح الائتمان العقاري وبنوك الائتمان الزراعي والصناعي

البنك المركزي ووظائفه.

يعتبر البنك المركزي في الدولة رمزاً للسيادة الوطنية والاستقرار المالي والاقتصادي للدولة, والبنك المركزي هو مؤسسة وطنية تعمل على حماية الاستقرار النقدي والمالي للدولة إذ يحتفظ البنك المركزي باحتياطات البلد من العملات ويراقب تدفق القوة الشرائية سواء كانت عملة او ائتمان ويعمل كبنك للدولة وبنك البنوك

وظائف البنك المركزي في اي دولة

١- **اصدار العملة:** يقوم البنك المركزي بإصدار العملة الورقية والمعدنية بالقدر الذي يتفق والسياسة العامة للدولة فهو الذي يضع خطه الاصدار وحجم النقد المتداول ويشرف على تنفيذه

٢- **بنك الدولة:** يعتبر البنك المركزي ملكاً للدولة وتشترك ادارة البنك مع الحكومة في تنفيذ السياسة الاقتصادية العامة كما يقوم بالأشراف على حسابات الدولة وتنظيم القروض التي

تصـــــدرها بما فيها عملية الاكتتاب ودفع فوائد القروض, كما يقوم بتنظيم المدفوعات الدولية وادارة النقد الاجنبي.

٣- **بنك البنوك:** يتعامل البنك المركزي مع البنوك كما تتعامل البنوك التجارية مع الافراد فهو يحتفظ بنسبة من ودائعها لديه ويقوم بإقراضها كما يقوم باعادة خصم الاوراق التجارية التي تمتلكها البنوك التجارية وبذلك يبتعد البنك المركزي عن التعامل مع الافراد ومنافسة البنوك التجارية.

٤- **ملجأ اخير للإقراض:** ان واجب البنك المركزي هو مواجهة الطلبات الشديدة على النقود في اوقات الطوارئ, فعندما يسود الذعر بين الجمهور وتهتز الثقة في الجهاز المصرفي وتكون البنوك الاخرى مشغولة بتدبير امورها, فإن البنك المركزي يقوم بمواجهة هذه المواقف والتي تمثل التفضيل الزائد للسيولة. اي ان البنك المركزي هو الجهة الوحيدة التي تستطيع اتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة الازمات المالية والنقدية التي يتعرض لها اقتصاد الدولة.

٥- **مراقبة الائتمان:** يقوم البنك المركزي بتنظيم ومراقبة القروض التي تقدمها البنوك نظراً لأهمية هذه القروض على حالة الاقتصاد الوطني فأحياناً تحتاج بعض القطاعات الى تمويل بينهما تكون البنوك الاخرى لا تملك القدر الكافي من الاموال, وهنا يتداخل البنك المركزي لتشجيع البنوك على تقديم القروض لهذه القطاعات وفي اوقات اخرى يكون اقراض البنوك زائداً عن الحدود المرغوبة او ان الاموال تتدفق الى قنوات او قطاعات غير مرغوبة ومن هنا فان البنك المركزي يقوم بتقييد هذه القروض عن طريق تنظيم ومراقبة خلق الائتمان بواسطة البنوك الاخرى.

مهام البنك المركزي: يشير قانون البنك المركزي الى ان اهداف البنك هي الحفاظ على الاستقرار النقدي وضمان قابلية تحويل العملة وتشجيع النمو الاقتصادي. لذا فأن البنك المركزي يؤدي عدد من المهام هي

١- اصدار النقود المعدنية والورقية

٢- الاحتفاظ باحتياطي من الذهب والعملات الاجنبية وادراتها

٣- تنظيم كمية الائتمان ونوعيته وكلفته ليتجاوب مع متطلبات النمو الاقتصادي والاستقرار النقدي

٤- اتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة المشكلات الاقتصادية والمالية المحلية

٥- العمل كبنك للبنوك ومؤسسات الاقراض المتخصصة

٦- مراقبة البنوك المرخصة بما يكفل سلامة مركزها المالي وضمان حقوق المودعين والمساهمين

٧- العمل كبنك للحكومة والمؤسسات العامة ووكليها المالي

٨- تقديم المشورة للحكومة في رسم السياسة المالية والاقتصادية للدولة وكيفية تنفيذها
٩- القيام بأي وظيفة او تعامل مما تقوم به البنوك المركزية وبأي واجبات انيطت بها بموجب قانون البنك المركزي او اي قانون أخر او اي اتفاق دولي تكون الحكومة المحلية طرفاً فيه

البنوك التجارية

وظائف البنوك التجارية

١- **قبول الودائع وتجميع المدخرات.** تعتبر هذه الوظيفة من اهم الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية وفيها تقوم البنوك التجارية بتجميع ودائع ومدخرات الافراد اذ تتحول في النهاية الى مقادير كبيرة من رؤوس الاموال وتقوم المصـــارف بإقراضـــها وبكميات ملائمة لظروف المقترضين واحوال التجارة وتقسم الودائع الى ثلاث اقسام هي

أ- ودائع جارية او تحت الطلب

ب- ودائع ادخارية

ت- ودائع آجلة

فضـــلاً كما ســـبق يقوم البنك بدفع فوائد على الادخارات والودائع الآجلة ولكنه لا يقوم بدفع فوائد على الحســـابات الجارية او تحت الطلب لأنها يمكن ان تســـحب في اي وقت بواســـطة الشيكات.

٢- **تقديم القروض.** تشكل القروض الجزء الاكبر من اصول البنك ويحقق البنك ارباحاً من هذه القروض من خلال الفائدة التي يتقاضـــاها على القروض, ولكن البنك يتعامل مع اصـــول الناس الاخرين, لذلك فهو لا يســـتطيع اقراض كافة الودائع بل عليه ان يحتفظ بنقد ســـائل لمقابلة طلبات المودعين كما وان على البنك ان يراعي الحرص في الاقراض وذلك بأخذ ضـمانات كافية مقابل الاقراض لكي يضـمن البنك عودة القرض وفوائده في المواعيد المتفق عليها من قبل المقترضين.

٣- **خصـم الاوراق التجارية.** يقصـد بخصـم الاوراق المالية التجارية هي عبارة عن اقراض لفترة قصـيرة فالتاجر الذي لا يرغب في تجميد امواله على شـكل كمبيالات او سـحوبات فانه يقوم بخصـم هذه الكمبيالات لدى البنك بما يتيح له الحصـول على قيمة الكمبيالات على شـكل نقود سائلة مقابل خصم معين بسيط هو فائدة البنك وعمولته وهذه الكمبيالات غالباً ما تكون قصيرة الآجل وعندما يحين موعد استحقاقها فأن البنك يحصل على القيمة الاسمية للكمبياله وبذلك يكسب ربحاً يعادل سعر الفائدة وعمولته بالإضافة الى تسهيل العمليات التجارية.

البنوك المتخصصة. هي مؤسسات مالية متخصصة في مجال محدد ويمكن تصنيف هذه البنوك حسب طبيعة عملها الى الاتي

١- **البنوك الصناعية.** تقوم هذه البنوك بتمويل المشروعات الصناعية وتكون قروضها طويلة الآجل

٢- **البنوك الزراعية.** هذه البنوك تقدم تمويلات قصيرة وطويلة الآجل للزراعين

٣- **بنوك الصرف.** وهي البنوك التي تتخصص في بيع وشراء العملات الاجنبية

٤- **بنوك الادخار.** هي البنوك التي تقوم بتجميع المدخرات الصغيرة خدمة ذوي الدخل المحدود مثل صناديق البريد

٥- **البنوك التعاونية.** هي البنوك التي تقوم بتقديم الخدمات للجمعيات التعاونية

٦- **بنوك تنمية المدن والقرى.** هي البنوك التي تقوم بتقديم القروض والتسهيلات للبلديات والمجالس القروية لمساعدتها في تمثيل مشاريعها الاستثمارية.

الفصل السابع

النقود والسياسة النقدية

النقود: هي كل شـيء يتمتع بصـفة القبول العام وكوسـيط للتبادل ومقياس للقيم ووحدة لحسـاب القيم وتعتبر مستودعاً للقيمة.

يؤثر عرض النقود في السوق المحلية من خلال تاثيره في الاسعار فاذا ازداد عرض النقود فذلك يؤدي إلى زيادة الاسـعار، وعرض النقود يعتمد على كمية النقود المتداولة وسـرعة دورانها فمثلاً مبلغ قدره ١٠٠ دولار اذا تم تداوله في ثلاثة فترات زمنية فان العرض الكلي الذي يمثل هذا المبلغ هو ١٠٠*٣= ٣٠٠ دولار.

يقصد بدوران الوحدة النقدية هو عدد مرات انتقال المبلغ من شخص الى اخر وكما يلي.

نفرض بان الشـخص (A) قد اشـترى سـلعة بمبلغ ١٠٠ دولار وقام هذا الشـخص بتسـديد المبلغ الى الشـخص (B) ثم قام الشـخص (B) بدفع ثمن هذه السـلعة التي اشـتراها من الشـخص (C) لذا فان المبلغ الذي قدره ١٠٠ دولار قد دار ثلاثة مرات ومثل عرض النقود الذي قيمته ٣٠٠ دولار. يتوقف عرض النقود على مقدار النقود التي يحملها الافراد اما النقود المدخرة في البنوك فلا تمثل عرضـاً مباشـراً للنقود لان سـعر الفائدة يؤثر في الادخار في البنوك وذلك يقلل من كميات النقود المعروضـة اذ تتناسـب الكمية المعروضـة من النقود عكسـياً مع سـعر الفائدة ويمكن توضيح ذلك بيانياً وكما يأتي:

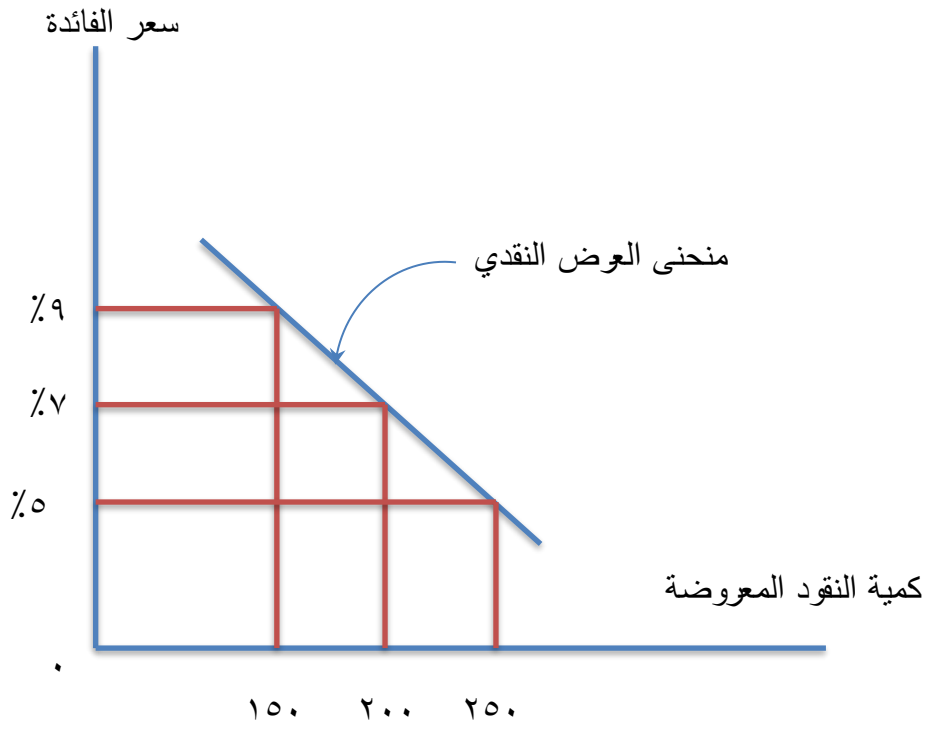

يوضـــح الشـــكل المجاور انه عندما كان ســـعر الفائدة عند المقدار ٧٪ فان كمية النقود المعروضــة هي ٢٠٠ مليون دولار واذا ارتفع ســعر الفائدة الى ٩٪ فان كمية النقود المعروضــة تنخفض الى ١٥٠ مليون دولار.

كما وان تخفيض ســـعر الفائدة يؤدي الى زيادة الطلب على النقود لاغراض الاســـتثمار والطلب على عناصـــر الانتاج وهذا يؤدي الى زيادة الطلب الكلي الفعال وينتقل منحنى الطلب الكلي الى جهة اليمين وذلك يؤدي الى زيادة الكميات المعروضـــة من الســـلع والخدمات والناتج المحلي وترفع الاسعار كما في الشكل الاتي:

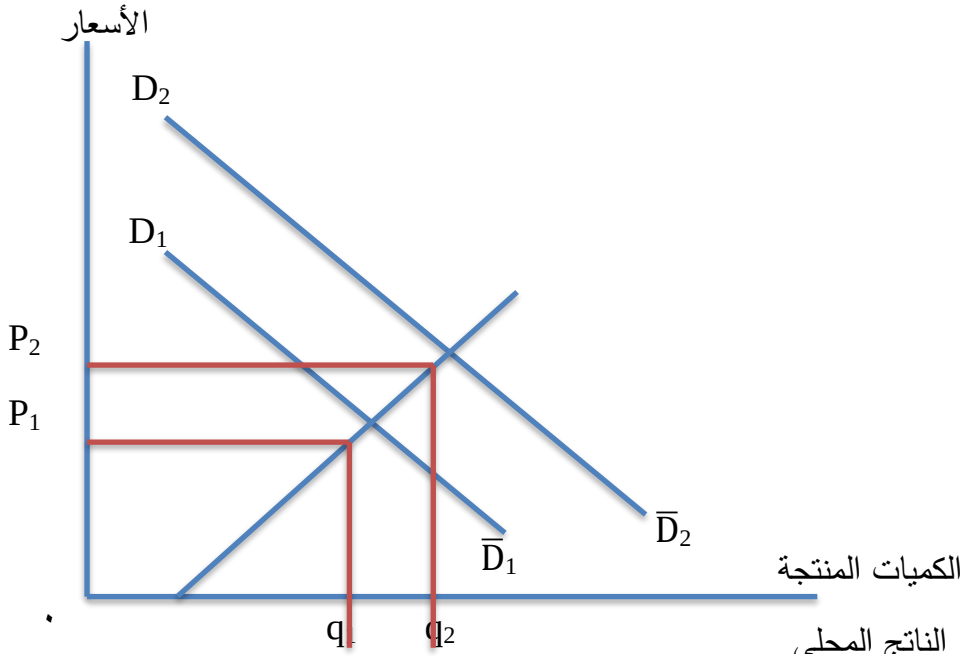

تستنتج من الشكل السابق بان السياسات النقدية تجعل من التحكم في عرض النقود مجالاً لها وتقود البنك المركزي إلى رسم هذه السياسات وبما يتلائم مع اهداف السياسة المالية للدولة.

السياسة النقدية: يتم تخطيط السياسة المالية في وزارة المالية في الدول اما السياسة النقدية فيتم تخطيطها في البنك المركزي للدولة ولا تنفصل السياسة المالية عن السياسة النقدية, ويبرز دور البنك المركزي في تخطيط السياسة النقدية من خلال قيامه بالوظائف الاتية:

١- اصدار العملة (الورقية والمعدنية).

٢- الاحتفاظ باحتياطي من الذهب والعملات الاجنبية وادارتها.

٣- ادارة الائتمان من حيث الكمية والنوعية والتكلفة بما يتناســـب ومتطلبات النمو والاســـتقرار الاقتصادي.

٤- اتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة الاختلالات المالية المحلية والمشكلات الاقتصادية.
٥- العمل كبنك للبنوك المرخصة والمؤسسات المالية بانواعها.
٦- الرقابة على اعمال البنوك بما يكفل سلامة اوضاعها المالية وضمان حقوق مودعيها ومساهميها.
٧- العمل كبنك للحكومة والمؤسسات العامة ووكيلها المالي.
٨- مساعدة الحكومة في مجال صياغة السياسة المالية والاقتصادية الملائمة والية تنفيذها.

يتضح من النقاط السابقة ان سياسة البنك المركزي لا تنفصل عن السياسة المالية والتنسيق معها. لذا تعرف السياسة النقدية هي تلك السياسة التي يكون مجالها عرض النقود وما يؤثر فيها من حيث كميتها وسرعة تداولها ودورانها والتاثير في حجم الائتمان الممنوح وشروطه والنتائج الناجمة عنه من حيث ما يسمى بخلق النقود، لذا فان سياسة البنك المركزي تعمل في هذا الاطار الذي يتضمن كمية النقود زيادة او نقص, وتشجيع الائتمان لزيادة خلق النقود او العكس من خلال ادوات معينة يمارسها البنك المركزي الذي يمكن تقسيم ادواته الى نوعين هما:

أ- الادوات التقليدية والكمية.
ب-الادوات النوعية.

والادوات التقليدية تقسم الى ثلاثة اقسام هي:

١- عمليات السوق المفتوحة.
٢- سعر اعادة الخصم.
٣- الاحتياطي النقدي

اما الادوات النوعية للسياسة النقدية فهي تستخدم للرقابة والسيطرة على كمية النقود وحجم الائتمان في بعض قطاعات الاقتصاد ومن الادوات النوعية للسياسة النقدية هي:

١- الرقابة على الائتمان.
٢- الرقابة على الارصدة الاجنبية.

يمكن توضيح الادوات السابقة وكالاتي:

١. عمليات السوق المفتوحة

يقصد بالسوق هو عمليات البيع والشراء في السوق المالي للسندات وهذه العمليات التي يقوم بها البنك المركزي تتوقف على هدفه من حيث كمية النقود في السوق، فاذا كان هدف البنك هو زيادة كمية النقود في السوق وتداولها فانه يعمد الى عمليات الشراء لكي يضخ في السوق

نقودا واذا كان البنك يهدف العكس فانه يتجه نحو عمليات البيع اذ يبيع سـندات ليسـحب من السوق كميات من النقود وذلك من خلال اتباع اساليب مشجعة في حالتي الشراء والبيع بحيث يرغب المشتري في الشراء ويرغب البائع في البيع في الحالتين المذكورتين وهذه السياسة تتطلب سوق مالي نشيط حتى تكون ذات فاعلية عالية.

٢. سعر اعادة الخصم

من اقدم الوسائل التي استخدمتها البنوك ويقصد بسعر اعادة الخصم هو عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضـاه البنك المركزي من البنوك التجارية مقابل اعادة خصـم ما لديها من كومبيالات واذونات خزنية او مقابل ما يقدمه لها من قروض او سلف تمثل هذه الاوراق، وتنشر البنوك المركزية من وقت لآخر اسعار اعادة الخصم لديها، وتهدف سياسة اعادة الخصم التي تتبعها البنوك المركزية الى زيادة التكاليف التي تتكبدها البنوك التجارية، اما اذا ارادت خصـم ما لديها من كومبيالات او اذونات خزنية في حالة رفع سعر اعادة الخصم وبالتالي فانها لا تشجع البنوك التجارية على خصـم ما لديها من اوراق تجارية وبهذه الطريقة فهي تقلل من الكمية المعروضـة من النقود، اما اذا اراد البنك المركزي ان يزيد من كمية النقود المعروضـة فهو يقوم بتخفيض سعر اعادة الخصم وبالتالي فان البنوك التجارية تستبدل ما لديها من كومبيالات بنقود بقصد اقراضها فتؤدي الى خلق نقود جديدة.

٣. الاحتياطي النقدي

تعتبر نسبة الاحتياطي النقدي من الادوات المستخدمة في الرقابة على الائتمان الذي يؤثر في عرض النقود، ونسـبة الاحتياطي هي ارصـدة سـائلة تمثل نسـبة من الودائع الجارية وتحت الطلب التي لدى البنوك التجارية ويحتفظ بها البنك المركزي وتلتزم البنوك التجارية بتقديمها له بالاضـافة الى نسـبة سـيولة الزامية يفرضـها البنك المركزي على البنوك التجارية وذلك يتم تبعا للاوضاع الاقتصادية.

مثال:

بلغت نسـبة الاحتياطي الالزامي على الودائع الجارية والآجلة التي فرضـها البنك المركزي الاردني عام ١٩٩٥ هي: ٧٪ على الودائع لاجل والتوفير ١٢٪ على الودائع الجارية كما وان نسبة السيولة الالزامية كانت تتراوح بين ٢٥٪-٣٠٪ وفقا للاحوال الاقتصادية مع العلم ان البنوك التجارية قد تحتفظ بنسبة سيولة اعلى من نسبة السيولة الالزامية.

يتضـح مما سـبق ان البنك المركزي قد يعمد على رفع نسـبة الاحتياطي ونسـبة السـيولة عندما يهدف الى الحد من الائتمان لعدم التوسع في عملية خلق النقود وبالتالي الحد من عرضها،

وبالعكس يعمد الى خفض نسـبة الاحتياطي الى اراد التوسـع في عملية الائتمان لزادة خلق نقود الودائع وبالتالي زيادة عرض النقود.

اما عن الادوات النوعية فهي:

١. **الرقابة على الائتمان.** تهدف الرقابة على الائتمان الى الحد من قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان مباشـرة وذلك بفرض سـقف اعلى او حد اعلى للائتمان لا يتجاوزه البنك في منح الائتمان وذلك بهدف الحد من خلق نقود الودائع مباشـرة دون الانتظار حتى يتحقق ذلك الحد من الائتمان كنتيجة لسياسة اخرى.

٢. **الرقابة على الارصدة الاجنبية.** وذلك يتم من خلال توجيه البنك المركزي الى البنوك التجارية حتى تقلل من الاحتفاظ بارصـدة كبيرة في البنوك الاجنبية وذلك بغرض الحفاظ على سـعر صـرف العملة اذ ان العملات الاجنبية التي تودعها البنوك التجارية في البنك المركزي تسـهم في اسـتقرار العملة المحلية ولكن الاحتفاظ بها في الخارج يؤدي الى قلة المودع منها لدى البنك المركزي مما يزعزع اسـتقرار سـعر الصـرف حيث يقيد مقدرة البنك المركزي من التحكم بسـعر الصـرف ولذلك فان البنك المركزي يراقب الارصـدة في الخارج وبالتالي يتدخل في توجيه البنوك التجارية نحو تحويل العملات الاجنبية الى الخارج.

محددات صياغة السياسة المالية في الدولة

توجد مجموعة عوامل تؤثر في السياسة المالية التي ترسمها الدولة وهذه العوامل هي:

اولا: درجة الوعي الضريبي في المجتمع ووجود جهاز اداري كفوء

تعد الضـرائب احد الروافد الاسـاسـية للايرادات العامة في الدولة كما وان اهمية الضـرائب من بين بنود الايرادات العامة تعتمد على درجة تقدم الدولة من الناحية الاقتصـادية اذ كلما كانت الدولة متقدمة اقتصاديا فان نسبة الضرائب الى الايرادات العامة تكون اعلى منها في الدول الاقل تقدما، كما وان حصيلة الضـرائب تعتمد على عدة امور اهمها الطاقة الضـريبية وهذه تعتمد على اقتصاد الدولة وعلى الوعي الضريبي وكفاءة الجهاز الاداري الذي يقوم على تحصيل الضريبية.

يقصد بالوعي الضريبي ان يكون لدى المكلف بدفع الضريبة شعور وطني بالائتمان يحفزه على عدم اخفاء دخله او بعض من دخله وعدم اتباع اسـاليب التهرب من دفع الضـريبة المترتبة على دخله كما وان الوعي الضـريبي يعتمد على شـعور المواطن بالعدالة واخلاص المسؤولين في اداء وحسـن توزيع النفقات العامة حتى يشـعر المواطن باسـتفادته منها على شـكل خدمات تقدمها له الدولة، كما وان وجود جهاز اداري ذو كفاءة عالية يتولى شـؤون الضـرائب ابتداء من التشـريع بسن قوانين الضريبة وتحديد نسبها مرورا باللوائح التنظيمية التي تترجم تلك القوانين الى اجراءات

وانتهاء بالربط والتحصيل لكل هذه الامور على درجة كبيرة من الاهمية بالنسبة لواضعي السياسة المالية الذين يختارون من بين تلك السياسات ما يلائم وضع الدولة بالنسبة للوعي الضريبي ومدى تقدم وكفاءة الاجهزة الادارية حيث ان لكفاءة الجهاز الاداري دورا مهما في الحد من التهرب الضريبي وزيادة الوعي الضريبي.

ثانيا: مدى تقدم المؤسسات العامة وكفاءتها

تتولى المؤسسات العامة مسؤولية النفقات العامة المخصصة لها في الموازنة لكل مؤسسة في مجال اختصاصها وكما يرسم لها في الموازنة على اختلاف تقسيماتها وتصنيفاتها وبالتالي فان لمستوى الادارة في المؤسسات العامة دورا مهما في الاستفادة من النفقات العامة لتحقيق الاهداف التي يريدها واضعوا السياسة المالية فانهم عندما يرسمون سياستهم يختارون ما يلائم مستوى كفاءة المؤسسات العامة لذا فان السياسات التي تلائم مؤسسات ذات كفاءة عالية في التخطيط والتنظيم لا تماثل السياسات التي تلائم مؤسسات ذات كفاءة اقل من حيث التخطيط والتنظيم والرقابة.

ثالثا: وجود سوق مالي

تعتمد كفاءة السياسات التي يمارسها البنك المركزي في التأثير في عرض النقود والتأثير في كميتها بالسوق المالي والتي تعرف بسياسة السوق المفتوحة، فاذا وجد سوق مالي فعال كان للسياسات التي يؤديها البنك المركزي أثر فعال في اعمال هذه السياسة، وبالعكس في حالة عدم وجود سوق مالي فعال قد تفشل السياسات التي يقوم بها البنك المركزي.

رابعا: وجود جهاز مصرفي قادر على جعل السياسة النقدية في خدمة السياسة المالية

يقصد بالجهاز المصرفي البنوك على اختلاف انواعها التجارية والمتخصصة والمركزية اذ يكون دور البنوك التجارية هو خلق نقود الودائع وذلك يؤثر في عرض النقود وما لتأثير سعر الفائدة ومنح الائتمان التي تمارسها البنوك التجارية من تأثير في الاستثمار لذلك فان السياسة المالية التي توضع لدولة ما فيها جهاز مصرفي متكامل وفعال تختلف عن السياسات المالية التي توضع لدولة اخرى لا يوجد فيها جهاز مصرفي فعال.